

بريطانيا تحافظ على الدعم المالي وتزيد الضرائب

زيادة الرسوم أسهل الطرق لتعويض جزء من الإيرادات



اللحاق قاطرة حياة الاقتصاد

تدابير دعم الاقتصاد المتخذة في الأشهر الماضية لمواجهة عواقب الأزمة الصحية. وبلغ الدين العام تحديدا 2004 مليارات إسترليني يوليو 2020، بزيادة تقدر بنحو 227.6 مليار إسترليني بمقارنة سنوية، حيث تجاوز الدين لأول مرة منذ 1961 مئة في المئة من إجمالي الناتج الداخلي مسجلا 101 في المئة، وفق أرقام الماضي.

وفي الوقت نفسه، أدى الركود الحاد الناتج عن توقف النشاط الاقتصادي على مدى أسابيع إلى تراجع كبير في العائدات الضريبية، ولاسيما مع التخفيض المؤقت للضرائب على قطاعات تعاني من الأزمة مثل الفنادق والمطاعم.

وتشير الأرقام الرسمية إلى أن الدين العام قفز بنحو 200 مليار إسترليني منذ اجتاحت أزمة فيروس كورونا بريطانيا. وانتقلت الحكومة العشرات من المليارات دعما للاقتصاد منذ فرض الحجر المنزلي، وركزت نفقاتها بصورة خاصة على تدابير البطالة الجزئية المتبعة سعيا لحماية الوظائف.

وكان الاقتصاد البريطاني قد دخل مرحلة ركود في الربع الثاني من عام 2020، مع تسجيل الناتج المحلي الإجمالي للبلاد انكماشين متتاليين، مدفوعا بالضرائب القوية التي تعرضت لها مختلف القطاعات جراء تفشي الوباء.

مليار جنيه إسترليني (378 مليار دولار، 314 مليار يورو). ويقول محللون إنه يجب على بريطانيا استخدام الميزانية لتمديد إجراءات الدعم المالي ومعالجة أوجه عدم المساواة التي تفاقمت بسبب كوفيد - 19. وفي تقرير مشترك، أشار معهد الدراسات المالية و"سيفتي بنك" إلى أن الأسر ذات الدخل المنخفض لم تكن قادرة على ادخار المقدار نفسه من الأموال التي تدخرها العائلات الأغنى، ما أدى إلى زيادة عدم المساواة في المجتمع خلال الأزمة.

وأضاف التقرير أنه على سوناك أن يساعد أيضا الاقتصاد الذي انكمش بنحو 10 في المئة بسبب الوباء، على التكيف مع "التحدي الثلاثي" المتمثل في خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وكوفيد - 19 والتحول إلى الطاقة النظيفة. وممن المتوقع أن تؤكد الميزانية إطلاق مصرف "إنفراستركتشر بنك" برأس مال يبلغ 12 مليار جنيه إسترليني و10 مليارات جنيه إسترليني كضمانات حكومية.

ويفترض أن يمول هذا المصرف مشاريع القطاع الخاص في الاقتصاد الأخضر، مع التركيز على مجالات مثل احتباس الكربون والطاقة المتجددة. وسجلت المملكة المتحدة تدهورا سريعا في مبيعاتها العامة نتيجة كلفة

هذين الإجراءين المؤقتين في الميزانية. وقالت لجنة مشتركة من أعضاء البرلمان في تقرير صادر الإثنين، إنه من السابق لأوانه زيادة الضرائب وإنه يجب في النهاية زيادة ضريبة الشركات بشكل معتدل مع دمجها بإجراءات الدعم المستمرة للشركات.

وأضافت "من الواضح أن زيادة كبيرة في معدل ضريبة الشركات ستكون لها نتائج عكسية".



ولفت رئيس اللجنة وعضو البرلمان عن حزب المحافظين ميل ستراب إلى أن "ميزانية 2021 ليست وقت الزيادات الضريبية أو تعزيز الوضع المالي، وهو أمر قد يقوض الانتعاش الاقتصادي". وتابع "لكننا سنحتاج على الأرجح إلى رؤية إجراءات مالية كبيرة بما فيها زيادة الإيرادات في المستقبل".

ووفقا للبيانات الأخيرة، منذ أبريل 2020، أو بعد فترة وجيزة من فرض تدابير إغلاق للمرة الأولى في المملكة المتحدة بسبب فيروس كورونا، تضخم صافي اقتراض الحكومة بمقدار 271

تجمع توقعات تقارير وآراء خبراء على أن بريطانيا ستحافظ على الدعم المالي للاقتصاد المتضرر من تداعيات الوباء، غير أنها على الأرجح ستلجأ إلى زيادة الضرائب على الشركات لتعويض جزء من الإيرادات لضمان مسار مستدام للتمويل العام.

● لندن - يتوقع أن تحافظ بريطانيا على الدعم المالي الطارئ الذي يحفز اقتصاد المملكة المتحدة المتضرر من فيروس كورونا عند الكشف عن ميزانيتها السنوية الأرباح، لكنها قد ترفع الضرائب أيضا لمواجهة الديون المتزايدة. وقال وزير المال ريشي سوناك في وقت سابق "على المدى القصير يجب أن نحتمي الاقتصاد، لكن على المدى الطويل يجب أن نضمن أن التمويل العام يسير على مسار مستدام"، فيما تبدأ بريطانيا اعتبارا من الأسبوع المقبل رفع تدابير الإغلاق التي فرضتها للمرة الثالثة بهدف مكافحة انتشار الوباء.

وبريطانيا هي الدولة الأكثر تضررا في أوروبا بالفائروس وقد سجلت أكثر من 120 ألف وفاة وأربعة ملايين إصابة، لكن آمالها في التعافي الاقتصادي تعززت بتدعيمها اللقاح للملايين من السكان. وتشير تقارير إلى أن وزير الخزانة سوناك سيضخ المليارات من الجنيهات الإضافية للمساعدة في إنقاذ الوظائف والشركات.

لكن من المتوقع أيضا أن يزيد ضريبة الشركات، أو الضريبة على أرباح الشركات، من مستوى قياسي منخفض بلغ 19 في المئة أيضا ليرتفع ليرتفع حكومة المحافظين قبل انتشار الوباء بعدم زيادة ضريبة الدخل أو ضريبة القيمة المضافة.

وقال مصرف "باركلينز" في مذكرة لأحد الزبائن "من المرجح أن يكون رفع ضريبة الشركات الإجراء الرئيسي". وأضاف "يجب الأخذ في الاعتبار أن ضريبة الشركات ليست رافعة رئيسية من حيث الإيرادات، حوالي 10 في المئة من عائدات الضرائب، لكنها قد تكون السبيل الأسهل فيما تبحث الحكومة عن طرق لإصلاح مشكلة نقص الإيرادات".

وفي الواقع، خفضت حكومة رئيس الوزراء بوريس جونسون ضريبة القيمة المضافة على قطاعات عدة منها المطاعم والفنادق والنقل والسياحة، وهي الأكثر تضررا بجائحة كوفيد - 19. كما رفعت العتبة التي يجب عليها دفع رسوم ضريبة على شراء المنازل ما يساعد مشتري العقارات وقطاع البناء. ووفقا لخبراء اقتصاديين، يمكن تمديد

انخفاض الليرة اللبنانية أمام الدولار في السوق السوداء

سحب البنوك لمبالغ كبيرة من الدولارات يغذي الانهيار

تجاوزت قيمة الليرة اللبنانية بوتيرة قياسية أمام الدولار في السوق السوداء في ظل ضغوط تحاصر البنوك مع انتهاء مهلة زيادة رأسمالها، ضمن خطة إعادة هيكلة القطاع المصرفي فضلا عن عمليات سحب لمبالغ كبيرة، الأمر الذي غذى انهيار العملة المحلية.

● بيروت - سجلت الليرة اللبنانية الخلفاء انخفاضا قياسيا غير مسبوق منذ دخول لبنان دوامة انهيار اقتصادي قبل عام ونصف العام، إذ لامس سعر الصرف مقابل الدولار عتبة العشرة آلاف في السوق السوداء.

ومنذ صيف العام 2019، على وقع انهيار الاقتصاد الأسود في لبنان منذ عقود، بدأت قيمة الليرة تتراجع تدريجيا أمام الدولار تزامنا مع أزمة سيولة حادة وتوقف البنوك عن تزويد المودعين بأموالهم بالدولار. ولا يزال سعر الصرف الرسمي يساوي 1507 للدولار.

وقال أحد الصرافين في تصريحات صحافية إن "سعر الصرف في السوق السوداء تراوح الخلفاء بين 9900 وعشرة آلاف".

ولا سياسات لوقف الانهيار؛ دعم الفقراء اللبنانيين المقلين بالنضج لا يكفي".

وينعكس الانخفاض في قيمة العملة المحلية على أسعار السلع والمواد الغذائية وكل ما يتم استيراده من الخارج. ووفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي، ارتفعت أسعار السلع بنسبة 144 في المئة. ويات أكثر من نصف السكان تحت خط الفقر. وكانت مصادر مصرفية مطلعة على الوضع قد قالت في وقت سابق إن من المتوقع أن يفي أقل من نصف البنوك الكبرى التي يبلغ عددها حوالي 12 بنكا بالشروط المستهدفة الذي حدده المصرف المركزي في أغسطس الماضي لتدعيم القطاع.

والبنوك التي يتوقع أن تفي بأهداف المصرف المركزي هي تلك التي استغلّت إلى حد كبير فرصة الاستفادة من حملة الأسهم أو المودعين الحاليين وحولت الودائع الدوائية المحلية إلى أدوات ملكية أو باعت أنشطة تابعة لها في الخارج.

ويؤكد الوضع حجم المشكلة التي تواجه بنوك لبنان التي أفرطت في إقراض دولة من أكبر دول العالم مديونية ولم تعد تملك سيولة مالية. وجمدت هذه البنوك إلى حد كبير الودائع الدوائية لزيانها ومنعتهن من تحويل المال إلى الخارج منذ أواخر 2019.

ويقول بعض المستثمرين والاقتصاديين إن هذه الخطوات بسيطة لا تكاد تذكر وجاءت بعد فوات الأوان في ضوء ضخامة الخسائر التي تواجه القطاع.

وعلى مدى سنوات ظلت بنوك لبنان بين أكبر بنوك العالم ربحية مستعينة بتحويل أموال اللبنانيين المنتشرين في المهجر لدعم الحكومة مقابل عائدات مرتفعة.

غير أن الانكشاف على الدين العام كان في نهاية الأمر سبب الأزمة التي حلت بالبنوك، إذ جف نبع التحويلات المالية من الخارج وتفجرت الاحتجاجات المناهضة للفساد ما حرم النظام المالي من مصادر التمويل.

وخلال العامين الأخيرين فقدت البنوك التجارية وداخ قيمتها نحو 49 تريليون ليرة لبنانية أي ما يعادل حوالي 22 في المئة من أصولها الإجمالية الحالية ومن المرجح أن يكون كبار المودعين في صدارة المتضررين من أي حل للأزمة المصرفية.

ولأن السندات الحكومية تمثل أغلب أصول البنوك فقد أصبحت هذه البنوك أكبر ضحية لعجز الحكومة عن الوفاء بسندات دولية مستحقة بقيمة 1.2 مليار دولار في مارس الماضي. ويتمثل جانب كبير من باقي أصول البنوك في العقارات التي انخفضت تقييماتها وسط الركود الاقتصادي.

وطالب المصرف المركزي من البنوك في أغسطس تجنّب مخصصات لخسائر تعادل 1.89 في المئة عن وداخها بالعملة الصعبة لدى المصرف المركزي وخسائر تبلغ 45 في المئة عما بحوزتها من سندات الدين الحكومي، وهي مستويات قال بعض الاقتصاديين إنها تستهين بحجم المشكلة.

وقال مصدران إن صندوق الاحتياطي العام ومؤسسة البترول الكويتية توصلا في السنوات القليلة الماضية إلى اتفاق

ولخص آخر الوضع بالقول "ما يحصل في السوق السوداء جنون". وكان سعر صرف الليرة انخفض إلى 9800 خلال الصيف، قبل أن يعاود الارتفاع تدريجيا. وحافظ خلال الأسابيع الماضية على معدل يتراوح بين ثمانية آلاف و8500 للدولار.

ويأتي الانخفاض القياسي في سعر الصرف الخلفاء عادة إعلان مصرف لبنان بدء مراجعة أوضاع البنوك بعد انتهاء مهلة حدها لها من أجل زيادة رأسمالها، ضمن خطة إعادة هيكلة القطاع المصرفي. وطلب المصرف المركزي في تعميم صيف 2020 من البنوك زيادة رأسمالها بنسبة عشرين في المئة بحلول نهاية فبراير. كما طلب منها تكوين حساب خارجي حر من أي التزامات لدى بنوك المراسلة في الخارج لا يقل عن ثلاثة في المئة من مجموع الودائع بالعملة الأجنبية.

وفي حال عدم التزام البنوك بذلك المعايير، فتصبح أسهمها ملكا لمصرف لبنان.

وذكرت صحيفة "الأخبار" المحلية أن تسارع انهيار الليرة يعود إلى مجموعة عوامل "على رأسها سحب البنوك لمبالغ كبيرة جدا من الدولارات من السوق".

وتصدر وسم "دولار" موقع تويتر في لبنان. وسخر كثيرون من انخفاض سعر الصرف في بلد يشهد شلا سياسيا منذ استقالة الحكومة بعد انفجار مرقا بيروت في الرابع من أغسطس.

ولم تتمكن القوى السياسية حتى الآن من الاتفاق على شكل الحكومة الجديدة التي كلف رئيس الوزراء الأسبق سعد الحريري بتشكيلها.

وعُزّدت الباحة في مركز كارينغي مهي جيسى "في هذه الأثناء تنهار ليرة لبنان أكثر فيما الجمود السياسي مستمر

دا الفساد وقتيل الأزمة

صندوق الكويت السيادي يلجأ إلى أرباح مؤسسة البترول لتخفيف أزمة السيولة

ظل محاولتها للبحث عن مصادر تمويل حاولت الكويت تغطية عجز الميزانية العامة من خلال مبادلة بعض الأصول والسحب من صندوق الثروة السيادي، غير أن رفض البرلمان حال دون ذلك. ويرى مراقبون أن الحكومة أمام

تحديات غير مسبقة، حيث يتعين عليها التصرف في الأجل الضيقة لإيجاد حل لأزمة السيولة غير أن رفض البرلمان والجدل الشعبي يطيلان عمر الأزمة التي تستنزف زمن الإصلاح الاقتصادي وتقلص هامش التحرك.

ويرى خبراء أن عدم موافقة البرلمان على قانون السحب من صندوق الأجيال قد يزيد الجمود التشريعي الكويتي بشأن الموافقة على قانون الدين العام الذي سيسمح للبلاد بالاقتراض.

وأوقف البرلمان مرارا مشروع قانون الدين العام الذي من شأنه أن يسمح للكويت بطرق أبواب أسواق الدين العالمية، لكن هذه المسألة صارت ملحة بعد أن فرض انخفاض أسعار النفط وتفاشي التوتّر بين الحكومة والبرلمان تعطل إلى حد كبير الإصلاحات الهيكلية المطلوبة في دولة تعتمد بشكل شبه كلي على النفط وفي

وتواجه الدولة الخليجية الغنية بالنفط، التي تضررت بشدة جراء هبوط أسعار الخام وتداعيات جائحة كوفيد - 19، مخاطر تتعلق بالسيولة في الأمد القريب ترجع إلى حد كبير إلى عدم سماح مجلس الأمة (البرلمان) للحكومة بالاقتراض.

● الكويت - لجأ صندوق الثروة السيادي الكويتي إلى مؤسسة البترول الكويتية للتفاوض حول اتفاق تقويم بموجبه الأخيرة بسداد مبلغ مالي من أرباحها في ظل البحث عن منافذ مالية لتخفيف أزمة السيولة الحادة لاسيما في ظل تعثر قانون الدين العام.

وقال مصدران إن صندوق الثروة السيادي الكويتي يتفاوض مع مؤسسة البترول الكويتية الملوكة للدولة من أجل الوصول إلى اتفاق جديد، تقوم المؤسسة بموجبه بسداد مبلغ يزيد على 20 مليار دولار من الأرباح المتراكمة لديها، في وقت تسعى فيه الدولة الخليجية إلى إيجاد سبل للتغلب على أزمة السيولة الحادة التي تواجهها.

ولدى مؤسسة البترول الكويتية نحو 7 مليارات دينار (23.14 مليار دولار) مستحقة منذ سنوات كتوزيعات أرباح لصندوق الاحتياطي العام، الذي تديره الهيئة العامة للاستثمار وهو أحد الصناديق السيادية.

وقال المصدران إن صندوق الاحتياطي العام ومؤسسة البترول الكويتية توصلا في السنوات القليلة الماضية إلى اتفاق

بشأن جدولة السداد، لكن الصندوق يسعى في الوقت الحالي إلى مراجعة الاتفاق وتسريع عملية السداد كجزء من الجهود الحكومية لتغطية العجز المالي الذي تعاني منه الميزانية العامة.

وقال أحد المصدرين "مؤسسة البترول تعاني بسبب هبوط أسعار النفط كما أن الحكومة لديها مشكلة في السيولة المالية. المؤسسة تريد أطول فترة ممكنة للسداد والحكومة تريد أكبر مبلغ ممكن".

وكان وزير المالية السابق براك الشقيتان أعلن في أبريل الماضي أنه طلب من وزير النفط باعتباره رئيس مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية، توريد مبلغ الأرباح المحتجزة لدى المؤسسة التي تقارب 7 مليارات دينار إلى الخزانة العامة للدولة الممثلة في صندوق الاحتياطي العام.

وقال المصدران إن المفاوضات تهدف للتوصل إلى اتفاق لا يؤثر على التدفق النقدي لمؤسسة البترول الكويتية، ولم ترد مؤسسة البترول الكويتية والهيئة العامة للاستثمار الكويتية، التي تدير صندوق الاحتياطي العام، على الفور على طلبات للتعقيب.

20 مليار دولار المبلغ الذي يسعى الصندوق السيادي إلى الحصول عليه من مؤسسة البترول لتخفيف أزمة السيولة

وهذه المفاوضات هي الحلقة الأحدث ضمن سلسلة من المحاولات الحكومية الهادفة إلى تعزيز السيولة لدى الخزانة العامة في ظل عدم قدرتها على الاقتراض بسبب رفض البرلمان. وتشهد الكويت حالة شبه دائمة من التوتّر بين الحكومة والبرلمان تعطل إلى حد كبير الإصلاحات الهيكلية المطلوبة في دولة تعتمد بشكل شبه كلي على النفط وفي



داء الفساد وقتيل الأزمة